

وثائق حول مشروع التسوية الأمريكية

في ظروف ما بعد حرب تشرين ١٩٧٣، وجدت الامبريالية الأمريكية والعدو الإسرائيلي فرصة مناسبة لتحقيق تلك الاهداف التي طالما سعت، تأمرا وارهابا وغزوات، لتحقيقها. ففي ظل التعديل النسبي في ميزان القوى بين العرب واسرائيل، وفي ظل سياسة الوفاق الدولي التي فلتت الى حد ليس بصغير، امكانات النزاعات العسكرية المحدودة، انطلقت الولايات المتحدة في تنفيذ حديده لتحقيق اهدافها في الوطن العربي التي ادخلتها تحت عنوان ما يسمى بالتسوية السلمية للصراع العربي الاسرائيلي.

فقد ادركت الولايات المتحدة من بعد حرب تشرين، الاهمية الكبيرة التي تلقياها الانظمة العربية القائمة على مسألة استعادة الاراضي العربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، خلال حرب حزيران، وقصة هذه المسألة بالنسبة لبقاء واستمرار هذه الانظمة وقدرتها كمنظمة بورجوازية متحالفة مع الرجعية العربية، على صد واحواء رياح حركة التحرر والتقدم العربية، التي تعصف بشدة متزايدة، كلما نأكد تلك وعجز هذه الانظمة عن تحقيق هدف استعادة الارض المسلمة، واللوران في حالة الاحمر - اللاسلم. وبهذا الادراك نشطت الولايات المتحدة وكما الحدت لتخمس التسوية السلمية التي لم يرد مشروعها لتحقيق مصالحها الاستراتيجية والمنطقة، كبرى الدول الامبريالية، خوفا من تكرار «شربن ١٩٧٣» ناسه وثالثه، بحيث تفلت من يدها زمام الامور، وفي وقت اصيحت فيه الادارة الاميركية اكثر تقيدا من قسلا فيما يتعلق بالانطلاق وغزوات اجيبه. فقد دب هزيمة

تحت عنوان المشروع الامبريالي للتسوية، والذي انطلقت به الولايات المتحدة بدرجة من التفاؤل من بعد حرب تشرين ١٩٧٣. اكبر من اي وقت مضى.

وهنا لا بد من تسجيل الملاحظتين التاليتين: اولاً، قد يمر القاريء على فقرة غير واضحة. وهذا يعود الى حرصنا على عدم التدخل في النصوص. ونشرها كما هي.

وقد يلاحظ القاريء ان هناك بعض المقاطع غير المستكملة. وهذا يعود الى نقص في النص الاصيل، حسب اشارة الرفاق الذين بعثوا لنا بهذه الوثائق. ثانياً، ان هذه الوثائق على رغم مرور بعض الوقت عليها، لا تفقد من قيمتها، ولا تقلل من اهمية مضامينها وضرورة الاطلاع عليها.

الولايات المتحدة النكراء، في فئسان، التي لجم الانحاء المقامر الى حد.

وليس من الضروري التطرق تفصيلا الى اسباب هذه الخسة الاميركية من ترك الوقت يمر على تشرين ١٩٧٣ دون ان تبادر بخطة لتحقيق اهدافها العليا قبل قوات الاوان. فالمقاتل العربي الذي ابلى بلاء جيدا في ساحات القتال اثناءه، قد سجل الفئاعة التي لا تنزع بان القتال والكفاح المسلح هو السبل لاستعادة الحق السليب والانتقام الجماهيري العارم في احاء الوطن العربي اثناءه، حول المقاتل العربي على الجهات المشتعلة ووراء خطوط العدو الخلفه. اكسد هذه الفئاعة لدى الجماهير العربية، وبان حسم التناقض المصري مع معسكر الاعداء المتصل بالامبريالية والصهيونية والجماهير العربية لا يتحقق الا بالنضال السياسي

والنضال المسلح. بل ان حرب تشرين قد اكدت بان المقاتل العربي قادر على امتلاك واستعمال السلاح الحديث والتفوق على العدو انا سنحت له الفرصة. كما انها اثبتت فشل نظريته الامن الاسرائيلية، واسقطت اسطورة اسرائيل، «العهود التي لا تقهر»، وكشفت عن مواقع الضعف في هذا الكيان، واثبتت عمليا بان اسرائيل غير قادرة وحدها على خوض معركة ضد الجبهة العربية ولده طولها، وبان حركة التحرر العربي ستصبح خلال السنوات القليلة القادمة، من القوة، بحيث تشكل خطرا حقيقيا على المشروع الصهيوني، وعلى الوجود الامبريالي في الوطن العربي.

من هنا كان لا بد ان يبدأ العدو الامبريالي والصهيوني البحث عن وسيلة اخرى لتحقيق اهدافه التي يمكن اجازها بالنقاط التالية:

● **انتزاع الاعتراف العربي بالحدود الآمنة للدولة الصهيونية، ومن ثم انتزاع اعترافها بالكيان الصهيوني، وما يستتبع ذلك من اقامة علاقات اقتصادية وسياسية بين هذا الكيان المفتصب، والانظمة العربية، والعمل على اهاء حالة العداء وانحدت التي ولدت ونمت طوال اكثر من ربع قرن. باختصار، تكريس اسرائيل كجزء لا يتجزأ من المنطقة، معترفا ومقبولا به.**

● **تأمين وضمان المصالح الاقتصادية للشركات الامبريالية، خاصة المصالح النفطية. وقد جعلت ازمة الطاقة العالمية هذا الهدف، مهمة ملحة، خاصة وان الولايات المتحدة تقرب بسرعة من ان تكون من كبار مستوردي نطق الشرق الاوسط.**

● **السيطرة على حصة الاسد من اسواق المنطقة العربية، وذلك بفرض منتجاتها عبر الضغوطات السياسية،**

والسيطرة في آن، على مركز جغرافي استراتيجي يتمتع به الوطن العربي، وذلك ضمن مخطط الولايات المتحدة لتأمين مراكز قوة في العالم لمواجهة المد التحرري الاشتراكي واحتوائه.

وبالتالي عمليا، كان لا بد للولايات المتحدة ان تعمل اولا على تجزئة القضية، وذلك بتجزئتها جغرافيا وسياسيا، لازالة فتيل التوتر وابعاد احتمالات الصدام العسكري الذي كان العامل الاساسي في الضغط السياسي. فلتجت الى عزل الاطراف العربية لتحقيق هذا الهدف ولتحويل المسألة الى قضية اقليمية عالقة بين مصر واسرائيل وبين سوريا واسرائيل... الخ.

واستفردت الولايات المتحدة بمصر وعملت لتحقيق المكاسب السياسية على صعيد ضمان امن اسرائيل وتثبيت اقدام امريكا اقتصاديا فيها، تقابل كل شئ من الارض المحتلة من مصر، تعيده لنظام الحكم المصري، ليجرز سقوطه التدريجي في احضان الامبريالية، واسقاط مصر في قبضة النفوذ الامبريالي الاميركي.

بفتح كافة الابواب على مصراعها امام سيطرته الاقتصادية. ولكن مقابل كل شئ من سيناء كانت الولايات المتحدة تمنح الضمانات السياسية والعسكرية للعدو الصهيوني الذي يجد من مصلحته العليا مغايضة بعض الارض العربية المحتلة في سيناء، مقابل مثل هذه الضمانات، والتي شكلت اتفاقية سيناء في البنود المتعلقة باسرائيل، اقصى التزام اميركي الى الآن، بامن وسلامة الكيان الصهيوني.

في الواقع جاءت «اتفاقية سيناء» المشؤومة لتوج جهود الامبريالية الاميركية في قطع شوط اساسي على طريق تحقيق مشروع تسويتها الخطير. فقد نجحت الولايات المتحدة في عزل مصر، وتسف التضامن العربي الذي كان تجلي في افضل صورة حتى الآن، خلال خريف ١٩٧٣. كما نجحت في حمل نظام الحكم المصري المتخاذل على التعامل على اساس ان القضية اقليمية بينه وبين العدو الاسرائيلي، وبالتالي نجحت في حمله على تقديم تنازلات سياسية اساسية في مقابل الكيلومترات من ارض سيناء التي استعادتها من الاحتلال الاسرائيلي. وقد كشفت البنود السرية للاتفاقية امرين

اساسيين: الاول تكريس الوجود الاميركي في مصر بعد حبيبين على ثورة ٢٣ يوليو، ١٩٥٢ الوطنية المناهضة للاستعمار، ووصول انخراط الولايات المتحدة في دعم ومساندة العدو الاسرائيلي الى اقصى ما وصل اليه حتى الآن، وذلك بادخال نواة التدخل العسكري المباشر الاميركي في المنطقة والممثل بما يسمى الفئتين الاميركيين العسكريين، الذين يشرفون على مراكز الانذار المبكر و سيناء، وتبين احدى الوثائق التي ننشرها، الهوة الحقيقية لهؤلاء الفئتين المدنيين الزرعوس

وتحت حيفه كرس الوجود الامبريالي الاميركي

في مصر، تسجل اعدادات نظام الحكم المصري المسلم، وذلك في التزام مصر بموجب هذه الاتفاقية المعقودة. الامتناع عن استخدام الوسائل العسكرية في منطقتي الشرق الاوسط كلها، وتحديد طرق واحد، وواحد فقط، لحل النزاع مع اسرائيل، وهو طرق المفاوضات، وعلى اساس العهد حتى يهدم التهديد باستخدام القوة. هنا بالإضافة الى المواد والبنود الاخرى على ان تنص على انشاء لجنة مشتركة دائمة بين مصر واسرائيل بحجة الاسراف على تعذيب المعاهدة، والموافقة على مرور السفن الاسرائيلية، عبر قناة السويس، ومن دون ان تتضمن الاتفاقية النص الذي يمكن السلطات المصرية التأكد من ان السفن الاسرائيلية ستكون عبر عسكرية، بينما ينص نفا من مادة اخرى على السماح للقوات الدولية بالتمسك على القوات المصرية في سيناء...

ومن المعروف ايضا، ان الاتفاقية تكلف الطيران الاميركي بمهمة الاستطلاع الجوي فوق سيناء، وتسمح بان تقيم الولايات المتحدة محطات المراقبة وثلاث محطات للانذار الالكتروني المبكر لتدعيم محطات المراقبة التي تدعم محطات الاستكشاف المصرية والاسرائيلية، مقابل المنطقة العازلة... لقد قطع مشروع التسوية الامبريالي الاميركي شوطا اساسيا باتجاه تحقيقه آملا، في توقيع نظام الحكم المصري لاتفاقية سيناء. فقد نجحت واشنطن في ابعاد امكانية الصدام المسلح بين مصر واسرائيل، كما نجحت بتواطؤ القاهرة ونظام الحكم الرجعي في العربية السعودية بالغاء دور النفط والسلاح الاقتصادي في المعركة اضافة الى الغاء دور مصر العسكري، وتثبيت اقدام الاميركية في مصر عن طريق الاستثمارات الاقتصادية.

والوثائق التي تنشرها «الهدف» تكشف الابعاد الخطيرة لمشروع التسوية الامبريالي الاميركي، وتجب على الاسئلة التي طرحت منذ بدء ما يسمى بالمبادرة الاميركية التي توجت مساعيها حتى الآن باتفاقية سيناء التصفوية: لماذا ترى الولايات المتحدة ان هذا الوقت هي فرصتها الذهبية لتحقيق مشروع تسويتها؟ وماذا ينطوي من بعد اتفاقية سيناء؟ وكيف تنظر اسرائيل الى امكانات تحقيق تسوية مماثلة في الجولان؟ وما هي نواياها من التسوية الشاملة، او كيف تنظر الى ما تعتبره البعد الفلسطيني للقضية؟ وما هو موقف القادة الاسرائيليين من المشروع، ومن الاسلوب المرحلي الذي تفضله الولايات المتحدة؟ والى اي حد يتحتمسون لاتفاقية مماثلة في الجولان؟ والى اي مدى سيسير نظام الحكم المصري، في ركاب المسار الاميركي للتسوية؟ واين تقف سوريا من مشروع التسوية؟